المنظمات غير الحكومية في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا»

أولويات العمل والتحدّيات وأوجه القصور

الإصدار الموسّع

سيامند حاجو ويلينا كولار وإيفا سافيلسبرغ

2024
نيسان / ابريل

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

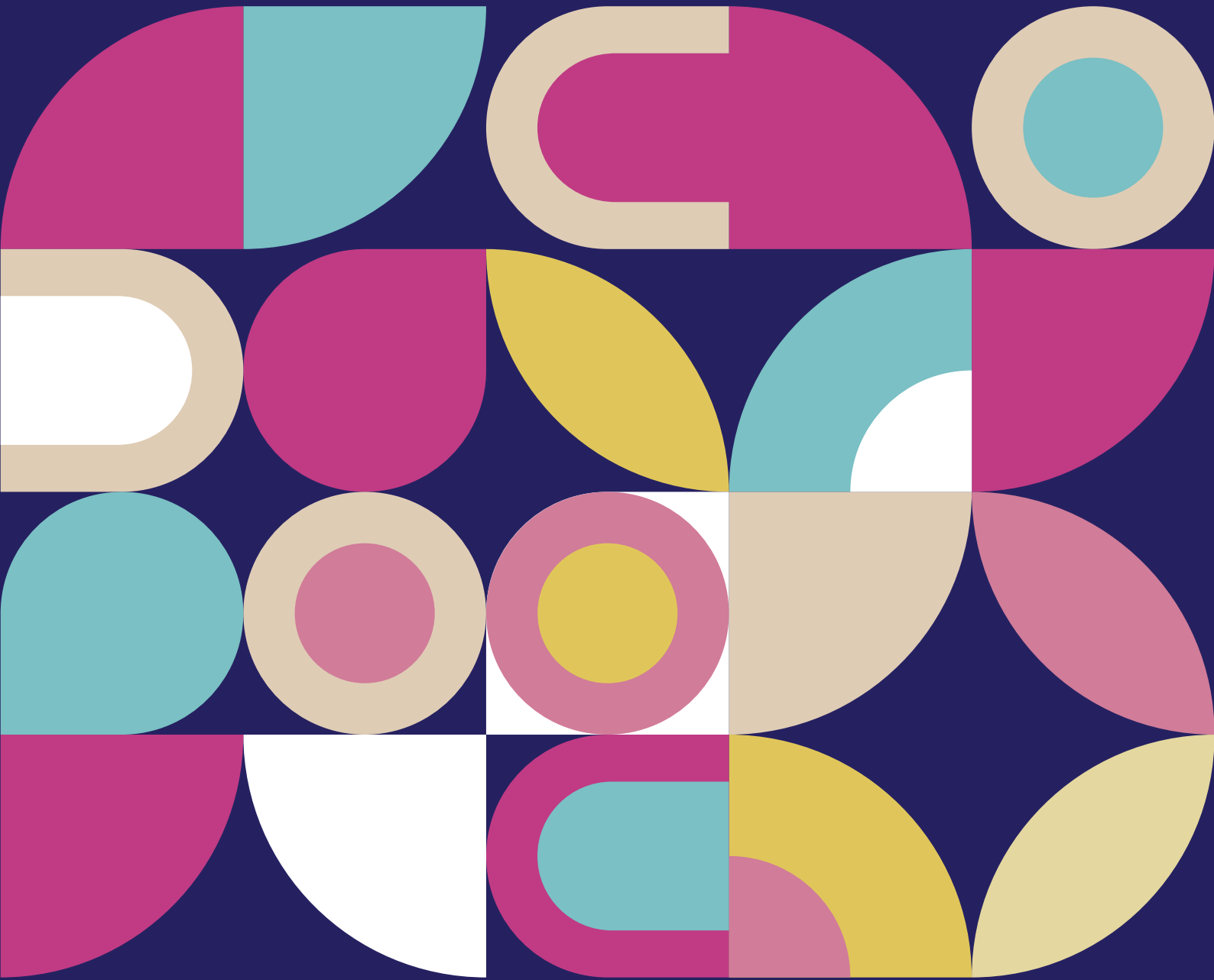

المنظمات غير الحكومية في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا»

أولويات العمل والتحدّيات وأوجه القصور

الإصدار الموسّع

سيامند حاجو ويلينا كولار وإيفا سافيلسبرغ

2024
نيسان / ابريل

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

Institut für Auslandsbeziehungen

Auswärtiges Amt

بتمويل من وزارة الخارجية الألمانية من خلال برنامج التمويل afi (معهد العلاقات الخارجية) kiviz

المنظمات غير الحكومية في مناطق سيطرة »الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا«

أولويات العمل والتحدّيات وأوجه القصور

بقلم سيامند حاجو ويلينا كولار وإيفا سافيلسبرغ

إن وجود العديد من المنظمات غير الحكومية في سوريا أمر جديد نسبيًا، فقبل بداية الثورة السورية في عام 2011 لم يكن هناك بجانب المنظمات غير المسجلة -وبالتالي غير القانونية- سوى منظمات غير حكومية مُقرَّبة من الحكومة، وقد مر المجتمع المدني في مناطق سوريا المختلفة بمراحل متعددة منذ ذلك الحين.1

تتناول هذه الدراسة وضع منظمات المجتمع المدني في عام 2023 في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. على الرغم من هيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وهو الحزب الشقيق لحزب العمال الكردستاني (PKK)، على الإدارة الذاتية إلّا أنّ المناطق التي يديرها ليست كلها مناطق ذات أغلبية كردية، فهي تضم المناطق العربية المُحيطة بدير الزّور والرقّة والمنطقة ذات الأغلبية العربية المُحيطة بمدينة الحسكة والجزيرة ذات الأغلبية الكردية – قبل الثورة السورية - بمدن عامودا ودربيسي (الدرباسية) وسري كانيه (رأس العين) وقامشلو (القامشلي) وتربسبي (القحطانية) وديريك (المالكية) وكذلك المنطقة المحيطة بكوباني (عين العرب) والتي مازالت أغلبية سكانها كردية. أمّا المناطق ذات الأغلبية الكردية -على الأقل قبل الثورة السورية- حول سري كانيه (رأس العين) ومنطقة عفرين فهي ليست جزءًا من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وإنما تخضع لسيطرة تركيا.

نقطة انطلاق بحثنا كانت قائمة بالمنظمات غير الحكومية تلقّاها المركز الأوروبي للدراسات الكردية في ربيع عام 2023 عبر التواصل مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. كان هناك ما مجموعه 415 منظمة غير حكومية مُسجّلة لدى الإدارة الذاتية في أكتوبر/تشرين الأول 2022. الغالبية العُظمى منها (336 منظمة) محلية و70 منها منظمة دولية، مع عدم توفر المعلومات ذات الصلة عن قِلَّة قليلة منها. كانت هناك 284 منظمة مُسجّلة نشطة، و33 منظمة قيد التسجيل، و93 منظمة انتهت مدة تسجيلها، و3 أنهت تسجيلها. وكانت هذه المنظمات تعمل في القطاعين الإنساني والمجتمعي، بيد أنه لم يتم إدراج مؤسسات إعلامية في القائمة.

أرسلنا عبر واتساب إلى جميع المنظمات غير الحكومية استبيانًا افتراضيًا يحتوي على 23 سؤالًا بخصوص المواضيع الأربعة التالية: أ) المحور الرئيسي لعمل المنظمة، ب) تمويلها، ج) هيكلها الداخلي، د) الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ المشاريع. كانت معظم الأسئلة أسئلة مغلقة، مع منح الفرصة لتقديم معلومات إضافية. شاركت 113 منظمة في الاستطلاع، ونظرًا لأن 16 منها (بالمجمل 14 بالمئة) لم تنفذ أي مشاريع في العامين الماضيين (2021/2022)، فقد انتهى الاستبيان بالنسبة لها بعد هذا السؤال، وبالتالي أجابت 97 منظمة غير حكومية على الاستبيان، مع إمكانية تخطي الأسئلة بدون إجابة.

1 انظر الدراسات المختلفة حول تطوّر المنظمات غير الحكومية في سوريا بين عامي 2015 و2021 التي نشرتها منظمة IMPACT، على https://impactres.org/mapping-civil-society-actors/.

لاستكمال الدراسة الكميّة أجرينا خمس مقابلات شبه مُهيكلة مع خبيرات وخبراء في أغسطس/آب 2023: مع إعلامية/إعلامي (MK1)، وثلاثة من كبار الموظفات/الموظفين من منظمتين غير حكوميتين محليتين صغيرتين وواحدة كبيرة (NK1 وNK2 وNK3)، وممثل/ممثلة للإدارة (VK1). جميع من أجرينا معهن ومعهم المقابلات من المناطق ذات الأغلبية الكردية (سابقًا). ركزت مقابلاتنا مع الخبيرات/الخبراء في المقام الأول على التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية بشمال وشرق سوريا في تنفيذ مشاريعها وكيفية تقييمها للمتطلبات التي وضعتها الإدارة الذاتية. إضافةً إلى ذلك، أجريت في ديسمبر/كانون الثاني 2023 ثلاث مقابلات شبه مُهيكلة مع بعض من كبار موظفي/موظفات المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق عربية تحت سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (NA1، NA2، NA3) وهي الرقّة ودير الزور والطبقة، وكذلك مع أحد كبار موظفي/موظفات المجلس المدني في المنطقة (VA1).

بادئ ذي بدء، يجب توضيح مناطق ومحاور عمل المنظمات التي شاركت في الاستطلاع والفئات المستهدفة لكل منها. في الخطوة الثانية سيتم تحليل الصعوبات التي تواجهها المنظمات في عملها، مع التركيز على الاختلافات المُحتملة ما بين المناطق ذات الأغلبية الكردية والعربية. وختاماً سيتم استخلاص استنتاجات بشأن الكيفية التي يمكن بها للجهات المانحة الدولية معالجة هذه الصعوبات.

لمحة عامة: المنظمات ومناطق عملها والفئات المُستهدفة

كما ذكرنا أعلاه، فقد شاركت 97 منظمة غير حكومية نشطة في عام 2021 و/أو 2022 في استطلاعنا. ننطلق من أنّ المنظمات غير الحكومية الأكثر نشاطًا هي التي شاركت في استبياننا، أي أنّ هناك عدد كبير نسبيًا من المنظمات التي لم تنفذ مشاريع في العامين الماضيين من بين المنظمات غير الحكومية التي لم تشارك في الاستطلاع. تتحدث إفادات الخبيرات والخبراء الذين أجرينا معهم/معهن المقابلات أيضًا عن عدد كبير نسبيًا من المنظمات غير الحكومية المُسجّلة، ولكن غير النشطة فعليًا:

»تتلقّى المنظمات غير الحكومية المحلية القليل من التمويل. الكثير منها موجود على الورق فقط.«(MK1)

»توقفت العديد منها [المنظمات غير الحكومية] عن العمل لأنها واجهت هذه المشاكل مع الإدارة ولم تتلق أي تمويلات للمشاريع.« (NK1)

»لقد كانت هناك 500 منظمة مُسجلة في مرحلة ما. تعمل حوالي 10 منظمات بنشاط وفعالية، ليست 20 منظمة. أنا أتحدث عن تلك التي تعمل في المناطق الكردية.« (NK2)

»يجب على من يريد/تريد المشاركة في عمل المجتمع المدني التسجيل. يريد الكثيرون أن يكونوا مستعدين، ليس لديهم بالضرورة مشاريع وقت التسجيل.« (NK3)

»تنقسم المنظمات في الرقّة إلى قسمين. لدينا المنظمات الدولية النشطة

دائمًا [...] والمنظمات المحلية النشطة. لا يزيد عدد المنظمات المحلية عن ثلاثين. بالرغم من عددها الكبير، إلّا أن معظم المنظمات المحلية غير نشطة. أستطيع أن أقول إن حوالي ثلاثين منظمة نشطة وتنفّذ مشاريع. بل قد يكون هناك أقل من ثلاثين منظمة محلية نشطة.« (NA2)

تم تأكيد هذه المعلومات من قبل المسؤولَين الذين قابلناهما:

»بحلول نهاية عام 2023 كانت هناك 139 منظمة [في الرقّة] حصلت على تراخيص وتنشط في مُختلف المجالات. [...] هذا لا يعني أن جميع المنظمات نشطة. في الوقت الحاضر هناك منظمات غير نشطة وتنتظر لكي تعمل وتتواصل مع الجهات المانحة والمنظمات الداعمة وتحاول الحصول على منح مالية ودعم مالي.« (VA1)

»هناك مشاريع صغيرة في الجزيرة ومعظمها [المنظمات غير الحكومية] ليست لديها مشاريع. المشاريع الكبيرة تذهب إلى الرقّة ودير الزور. في الجزيرة يصعب على المنظمات الحصول على مشاريع. على أقصى تقدير تعمل 100 من أصل 300 [منظمة مُسجّلة] في الجزيرة .« (VK1)

يقودنا هذا التصريح إلى السؤال عن مناطق نشاط المنظمات غير الحكومية التي قابلناها (كان تعدُّد الإجابات ممكنًا). وبناءً عليه اتضح ما يلي: 33 إشارة إلى الرقّة والمنطقة المحيطة بها، و32 إشارة إلى دير الزور والمنطقة المحيطة بها، و23 إشارة إلى قامشلو (القامشلي) وتربسبي (القحطانية) وديريك (المالكية) والمنطقة المحيطة بها، و10 إشارات إلى مدينة الحسكة والمنطقة المحيطة بها، و9 إشارات إلى عامودا ودرباسي (الدرباسية) وسري كانيه (رأس العين) والمنطقة المحيطة بها، و5 إشارات إلى حلب والمنطقة المحيطة بها (مازال عدد قليل من المناطق هنا تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي) وإشارتان إلى الطبقة (بالقرب من الرقّة).

ربما يرجع وجود عدد أكبر بكثير من المنظمات غير الحكومية أو المشاريع في الرقّة ودير الزور وأن »المشاريع الكبيرة« تذهب إلى هذه المناطق إلى واقع أن الجهات المانحة الدولية نشطت هناك قبل نشاطها في المناطق ذات الأغلبية الكردية. بعد تحرير المناطق من الدولة الإسلامية في خريف عام 2017، كان المأمول أن يتم تحطيم هياكل الدولة الإسلامية بشكل أكثر استدامة بتقديم خدمات مجتمعية أفضل وخدمات أخرى لسكان تلك المناطق. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فقد كانت ومازالت الحرب ضد داعش هي السبب الوحيد للانخراط في سوريا على المدى المتوسط. كما أنّ وقوع نزاعات مُسلّحة في كل من الرقّة ودير الزور، مع ما ترتب عليها من عواقب على البنية التحتية، جعل تدابير إعادة الإعمار تبدو أكثر إلحاحًا هناك بالمُقارنة بمنطقة الجزيرة، حيث لم يكن الأمر بنفس درجة الإلحاح.

عندما سُئلت المنظمات غير الحكومية عن المجالات التي تنشط فيها بشكل رئيسي، أشارت إلى المجالات التالية (كانت الإشارات لعدة مجالات مُمكنة): السلام والعدالة (45 إشارة)، تلاها النمو الاقتصادي والتعليم والتدريب (40 إشارة لكلٍّ منها)، والمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية (38 إشارة لكل منهما)، وحماية المناخ (36 إشارة)،

والأمن الغذائي (31 إشارة)، ومُكافحة الفقر (30 إشارة)، والمدن والبلديات المُستدامة (29 إشارة)، وإدارة المياه والصرف الصحي (26 إشارة)، والطاقة المتجددة (16 إشارة)، والابتكار والبنية التحتية (15 إشارة)، والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة (7 إشارات) وغيرها (24 إشارة).

من اللافت للنظر أهمية مجالات العمل الإنساني التقليدية مثل الرعاية الصحية والأمن الغذائي ومكافحة الفقر والابتكار والبنية التحتية. يتماشى هذا مع المعلومات الواردة من أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (NK3) أنّ هناك ضغط متزايد للانخراط في مجال المساعدات الإنسانية منذ وقف مساعدات الأمم المتحدة. بدلاً من الاهتمام بدعم المرأة والشباب أو مناقشة دستور سوري مستقبلي، يطالب السكان بشكل متزايد بتقديم المساعدات الإنسانية. لا تسمح الدراسة للأسف باستخلاص أي استنتاجات حول ما إن كانت هناك ارتباطات إقليمية، أي على سبيل المثال ما إن كان للمجالات الإنسانية التقليدية (حتى الآن) أهمية أكبر في الرقّة ودير الزور بالمُقارنة بأهميتها في المناطق الكردية. في الوقت ذاته، من الواضح أن قضايا مثل المساواة وحماية المناخ بالمعنى الأوسع أيضًا مهمة، وهذا ملحوظ بشكل خاص مقارنةً بمحاور العمل الرئيسية للأحزاب الكردية السورية التي تلعب هذه القضايا بالكاد دورًا فيها.2 واضح أن المنظمات غير الحكومية تجلب نقاط تركيز جديدة إلى المنطقة وتضطلع بالمهام التي لا تُعيرها الجهات الفاعلة السياسية التقليدية اهتمامًا كبيرًا.

الفئات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية بجانب «المجتمع بأكمله» (64 إشارة) هي الناشئة والشباب (51 إشارة)، والنساء (47 إشارة)، والأطفال (28 إشارة)، والنازحين داخليًا (32 إشارة)، وذوي/ذوات الاحتياجات الخاصة (8 إشارات)، وقد كان من الممكن اختيار عدة فئات. تتوافق النتيجة مع التوقعات، حيث أن الشباب والنساء والأطفال هم في كثير من الأحيان الفئات المستهدفة للمشاريع المجتمعية.

كما أشارت بعض المنظمات غير الحكومية إلى أنّ هناك مجموعات عرقية و/أو دينية تستفيد من أنشطتها بشكل خاص: العرب/العربيات (56 إشارة)، والأكراد/الكرديات (28 إشارة)، والتركمان/التركمانيات (22 إشارة)، والآشوريين/الآشوريات (21 إشارة) و/أو المسلمين/المسلمات (47 إشارة)، والمسيحيين/المسيحيات (30 إشارة)، والإيزيديين/الإيزيديات (28 إشارة). وقد كان من الممكن ذكر عدة فئات.

نظرًا لأن الاستبيان لا يسمح بمقارنة المعلومات المُتعلِّقة بالمجموعات العرقية والدينية بالمناطق التي تم فيها تنفيذ المشاريع، فإن مؤشرات احتمالية تفضيل مجموعات بعينها ذات دلالة جزئية، بيد أنه من اللافت للنظر أن الأقليات العرقية الصغيرة في المنطقة (الآشورية والتركمانية) مُمثَّلة تمثيلاً يفوق نسبتها، خاصةً عند مقارنتها بالأقلية الكردية الأكبر. وينسحب ذلك على الإيزيديين/الإيزيديات مقارنةً بالمسيحيين/المسيحيات والمسلمين/المسلمات. هذه النقطة بحاجة إلى مزيد من البحث، ولكننا ننطلق من أن الجهات المانحة الدولية ومجتمعات المجموعات المعنية في الشتات لديها حاليًا اهتمام خاص بالترويج لمشاريع لأجل هذه الأقليات الصغيرة.

2 انظر إيفا سافيلسبيرغ، يلينا كولار وسيامند حاجو، سبتمبر 2023، «الأحزاب الكردية في سوريا: التطورات والديناميكيات والمواقف (2011-2023)، ص. 11 وما يليها.، متاح على

https://power-sharing-syria.ezks.org/wp-content/uploads/2023/11/Kurdische_Parteien_Syrien_DE-1.pdf.

الجدير بالذِّكر أنَّه في السنوات التي تلت هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على المناطق التي يسكنها الإيزيديون والإيزديات في العراق في عام 2014 واختطاف وقتل الآلاف من النساء والفتيات الإيزيديات، نُفذَّت العديد من مشاريع دعم هذه المجموعة وخاصة في كردستان العراق. قد يكون الأمر هنا مُماثِلًا على الرغم من أن التركيز المُشار إليه على الأيزيديات والأيزيديين لايزال مُفاجِئًا بسبب قلة عدد أفراد هذه الطائفة الدينية.

تحديات عمل المنظمات غير الحكومية

سنتناول فيما يلي المجالات التي تعتبرها المنظمات غير الحكومية التي شملها الاستطلاع أكبر المشاكل التي تواجهها في إطار تنفيذ مشاريعها. تمت الإشارة إلى نقص التمويل (41 إشارة)، ونقص الموارد المالية (12 إشارة)، والمُتطلبات القانونية والإدارية (11 إشارة)، والبنية التحتية (11 إشارة)، وتوظيف الموظفات المناسبات/الموظفين المناسبين (9 إشارات) والأمن (6 إشارات). وقد كان من المُمكن ذكر عدة تحديات.

نقص التمويل أو نقص الموارد المالية

وبناءً عليه فإن التحدي الأكبر يتمَّثل في تمويل المشاريع، أي نقص التمويل و/أو انعدامه. وردت التحديات الأخرى بوتيرة أقل وكان تحدي «الأمن» أقلَّها ذكرًا. أكد من قابلناهم من الخبراء/الخبيرات من المنطقة الكردية مواجهة المنظمات المحلية/الوطنية صعوبات في جمع التمويل الكافي:

> »هناك بالفعل العديد من المنظمات المُسجّلة، إلا أنه لم يتلق إلا البعض أموالًا للمشاريع ولهذا السبب فهي حبر على ورق.« (NK2)

وأُشير إلى أن العديد من المشاريع لا تُموَّل إلا لفترات قصيرة جدا، حوالي ستة أشهر، وبعد نهاية المشروع غالبًا ما تأتي فجوة في التمويل ويُسرَّح الموظفون/الموظفات. من أجل سد هذه الفجوات تُنشئ المشاريع »احتياطيات« من خلال طلبها من الجهات المانحة نفقات أعلى من قيمتها الفعلية للأجور والخدمات والمشتريات.

وفقًا لتقدير أحد المشاركات/المشاركين في المُقابلات، فهناك مشكلة تمويل أخرى، ألا وهي في وصول كم قليل جدًا من أموال المشروع إلى المنطقة نفسها:

> »تتلقى منظمة دولية ما مثلًا مليون دولار أمريكي ولا يصل منها حتّى 200000 دولار إلى قامشلو. مدير المشروع أمريكي يعيش في الولايات المتّحدة ويحصل مثلًا على 25000 دولار شهريًا. لديه نائبان يحصل كل منهما على 10000 دولار شهريًا. ولديهم تكاليف إيجار هناك، وقد يصل إلى قامشلو 200000 دولار كحدٍ أقصى. ويوجد في قامشلو أيضا مكتب وموظفين، إلخ، وكما هو واضح فإن معظم الأموال تُنفق على البيروقراطية وليس على المشروع. أعتقد أن هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم فعالية المنظمات غير الحكومية، على الرغم من توفُّر الكثير من المال.« (NK1)

ولم يعتبر الشخص الذي تمت مقابلته هذه القضية مشكلة في المنطقة حصرًا، وإنَّما مشكلة عامة في مجال المساعدات الإنمائية.

ذُكرت المشاكل المالية كأحد التحديات الكبيرة في المناطق العربية – وفُسِّر تراجع التمويل بالتطورات السياسية الدولية:

»كان لانسحاب الأمريكيين من بعض المناطق في شمال شرق سوريا والحرب في أوكرانيا تأثيرًا كبيرًا على تمويل المنظمات غير الحكومية لدينا. الوضع الآن ليس كما كان عليه من قبل. يستثمر الأمريكيون/التحالف الدولي ضد داعش الكثير من المال حاليًا في أوكرانيا أو للاجئين/النازحين الأوكرانيين. التحدي الأكبر في الوقت الحالي هو الحرب في غزة، ومعظم التمويل مطلوب هناك. ولطالما كانت حصة شمال شرق سوريا المالية هي الأدنى على الإطلاق في سوريا .« (NA1)

»أتابع عمل الجمعيات في شمال شرق سوريا عن كثب. لم يعد أحد يوظِّف. لم يعد أحد ينفذ مشاريع. نظرًا لعدم وجود فرص عمل أو مشاريع، يتم نشر المشاريع القديمة لإعطاء انطباع بأنه مازالت هناك مشاريع، وفقط حتى تظل جذّابة للجهات المانحة والمنظمات الدولية. على سبيل المثال: بالأمس أخبرني صديق -وهو المدير العام لجمعية تأسست في عام -2018 أنّه منذ يناير/كانون الثاني لم يعد بإمكانه دفع إيجار مقر الجمعية وأن النهاية وشيكة. يعني، الجمعية قائمة منذ سبع سنوات، وليس منذ سنة أو سنتين فقط. بعد سبع سنوات من تنفيذ مشاريع كبيرة وتمويل هذه المشاريع بمئات الآلاف من الدولارات من الجهات المانحة الدولية أصبحت نهاية الجمعية وشيكة. لم يعودوا قادرين حتى على دفع الإيجار. الوضع السياسي العالمي له تأثير على التمويل، وهذا أمر لا جدال فيه.« (NA1)

يشير الشخص الذي تمت مقابلته إلى عدم المساواة في تمويل المشاريع في المناطق الكردية أو العربية:

»حقيقة أنه لم يتم تمويل أي مشاريع في المناطق الكردية زادت من حدَّة الصراع الحسّاس بين الأكراد والعرب. كان العُذر دائمًا أنه لا توجد حرب في المناطق الكردية مثلما في الرقّة ودير الزور! لكن في الواقع هذه ليست الحقيقة. والحقيقة هي أن تركيا ومصالحها والوضع السياسي لم يسمح بتمويل مشاريع في المناطق الكردية.« (NA1)

كما ذُكر أن سبب عدم كفاية التمويل ليس فقط انخفاض كمية الأموال المتاحة، ولكن أيضًا الزيادة الكبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية:

»بصراحة، بعد أن حرّرت قوات سوريا الديمقراطية الرقّة في عام 2017 كان هناك دعم كبير للعديد من المنظمات المحلية والدولية. كانت هناك حوالي 30 منظمة في ذلك الوقت، ولكن اليوم هناك 139 منظمة.« (VA1)

وبالتالي يتم توزيع أموال أقل على عدد أكبر من المنظمات المُتقدمة بطلبات التمويل، خاصّة في المناطق العربية، مما يجعل التمويل أكثر صعوبة.3

كما يُنظر في المناطق العربية إلى المنافسة بين المنظمات المحلية والدولية على أنّها مشكلة، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالتوظيف:

»في الوقت الحاضر، يُكلِّف المشروع الواحد المنظمات الدولية 500000 دولار، ممّا يعني أن الرواتب يجب ألا تتجاوز 25 في المئة من ميزانية المشروع. هذا يعني 100000 دولار [في الواقع 125000] فقط للرواتب. قد تحصل المنظمات المحلية على 20,000 دولار لمشروع ما. إذا كانت نسبة 25 في المئة للرواتب، فذلك يعني 5000 دولار. هذا لا يكفي لمدير مالي ومدير مشروع ومراقب مالي وموظف علاقات عامة ولوجستيات. [...]

الأشخاص الذين لم يكن لديهم فرصة مع المنظمات الدولية جاءوا إلى المنظمات المحلية، ومع ذلك فإنّهم لا يبقون مع المنظمات المحلية لأنّها ليس لديها مشاريع مُستمرَّة.« (NA2)

عدم وجود عمالة مؤهَّلة

وردت في الدراسة الكمية مشكلة أخرى في تنفيذ المشاريع، ألا وهي صعوبة العثور على عمالة مؤهَّلة. لا تتعلق هذه الصعوبة بكيفية اعلان المنظمات غير الحكومية عن الوظائف الشاغرة، فهي تستخدم الطرق المعتادة:

إعلانات الوظائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، لينكد إن، إنستغرام)

اللوحات على مباني المنظمة والمباني العمومية، وكذلك نشر الإعلانات على المواقع الرسمية وبوابات الوظائف

إجراءات داخلية محددة يقوم فيها القسم الطالب للعمالة بتقديم طلب إلى قسم الموارد البشرية ويقوم الأخير بالإعلان عن الوظيفة الشاغرة داخليًا أو خارجيً

ذكرت بعض المنظمات أنّها لا تنشر إعلانات الوظائف لأنها ليس لديها حاليًا أي وظائف شاغرة أو لقيام متطوعون ومتطوعات بالعمل.

تشير مقابلات الخبراء/الخبيرات التي أجريناها إلى أن نقص العمالة المؤهلة يرتبط -بشكل غير مباشر على الأقل- بتمويل المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية أو بالمنافسة مع المنظمات غير الحكومية الدولية:

3 في الواقع، انخفضت المساعدات الدولية لسوريا بشكل حاد في السنوات الأخيرة – في إطار مؤتمر بروكسل السابع تعهد المانحون الغربيون بما مجموعه 5.6 مليار يورو في يونيو/حزيران 2023 – مقارنة بـ 6.4 مليار يورو في عام 2022. انظر، 15 يونيو 2023، Reliefweb »سوريا والمنطقة: المجتمع الدولي يحشد 5.6 مليار يورو خلال مؤتمر بروكسل السابع«، 15 يونيو 2023، متاح على https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-and-region-international-community-mobilises-eu56-billion-during-7th-brussels-conference and European Council، 10 مايو 2022، »دعم مستقبل سوريا والمنطقة - مؤتمر بروكسل السادس، 10 مايو 2022«، متاح على https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-ministerial-meetings/2022/05/10/.

»لدي مشكلة كبيرة مع المنظمات الدولية. فهي تُصعّب عملنا للغاية. في بعض الأحيان يدفعون راتب 1500 دولار. ليس لدينا الكثير من المال، والرواتب التي يمكننا دفعها لا تشجع [الناس] للعمل معنا. [...] نحن ندربهم وبعد ستة أشهر نفقد أشخاصًا لصالح المنظمات الدولية لأنهم يدفعون لهم من 1000 إلى 2000 دولار [شهريًا]. حدث ذلك عدة مرات. نجد فريق جيد وبمجرد أن يعملوا لمدة ستة أشهر يتركوننا ويتوجهوا إلى الرقّة مثلًا.« (NK2)

»تدفع المنظمات غير الحكومية الكبيرة المزيد من المال، ومن الصعب الاحتفاظ بالأشخاص الماهرين على المدى الطويل. فهم يتعلمون لدى المنظمات غير الحكومية المحلية ثم يذهبون إلى المنظمات غير الحكومية الدولية .« (NK3)

»التوظيف من التحديات التي نواجهها. لا يمكننا الاحتفاظ بالموظفين والموظفات لأن تمويلنا يقل يومًا بعد يوم. التحدي الأكبر هو عدم استمرارية المشاريع. تأخذ المنظمات المحلية على عاتقها تنفيذ مشاريع تستمر من أربعة إلى ستة أشهر فقط. بعد ذلك وعندما لا تكون لديهم المزيد من المشاريع يغادر الموظفون والموظفات ولا يبقون مع المنظمة. عند غياب التمويل، تضطر المنظمة للتوقُّف [عن عملها]. [...] نقوم بتدريبهم، هذا شيء يتطلب مجهودًا، ثم يذهبون في النهاية إلى منظمة أخرى دون أن تستفيد المنظمة التي تحمَّلت نفقاتهم.« (NA2)

تناول فقط الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات من المناطق الكردية مدى كفاية الرواتب التي تدفعها المنظمات غير الحكومية المحلية لدعم سبل عيش الموظفين/الموظفات، وتباينت التقديرات بهذا الصدد. ففي حين اعتبر/ت MK1 أن 200 إلى 400 دولار كافية تمامًا، اعتبر/ت NK3 أن 400 إلى 500 دولار قليلة جدًا نظرًا للزيادة الكبيرة في تكلفة المعيشة. هنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضًا أنّه حتى الرواتب التي تدفعها المنظمات غير الحكومية المحلية أعلى بكثير من تلك التي تدفعها الإدارة الذاتية. على سبيل المثال، كان راتب الأستاذ الجامعي حوالي 100 دولار فقط حتى أغسطس/آب 2023. لذلك فمن المرجح أنتقال العمالة الماهرة من المنظمات غير الحكومية المحلية إلى المنظمات غير الحكومية الدولية بطريقة مماثلة لانتقالهم من الإدارة الذاتية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. اعتبارًا من 1 سبتمبر/أيلول 2023 ضاعفت الإدارة الذاتية جميع الرواتب (في المقابل رفعت الدعم عن البنزين) ولكن السبب وراء ذلك ربما لم يكن رحيل العمالة، وإنّما الاضطرابات التي اندلعت في المناطق الدرزية بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة.

تعليمات الإدارة الذاتية

هناك مشكلة أخرى وردت في المسح الكمي وهي تعقيد الإجراءات القانونية والإدارية وتعليمات الإدارة الذاتية.

قدم/ت أحد موظفي/موظفات الإدارة الذاتية في المناطق الكردية عملية التسجيل على النحو التالي: منذ عام 2019 يجب أن يتم تسجيل كل منظمة غير حكومية شخصيًا في الرقّة، بغض النظر عن مكان مقرّها. يجب تقديم أسماء وعناوين أعضاء التأسيس

والنظام الأساسي للمنظمة وبروتوكول التأسيس. يكون التسجيل الأول لمدة ستة أشهر، ثم لمدة عام واحد، وأخيرًا لمدة عامين. كما يجب أن تُطلَب التمديدات بشكل شخصي في الرقّة. التسجيل المركزي جديد وقد كان من الممكن سابقًا التسجيل في مناطق شمال وشرق سوريا. كانت هناك مكاتب لذلك في مناطق فرات وشهباء وكوباني والرقّة ودير الزور والجزيرة، حيث كان يمكن التقدُّم بطلب للحصول على تصاريح للأنشطة في المنطقة المعنية فقط، بينما التسجيل في الرقّة يسري على جميع المناطق.

وبالإضافة إلى التسجيل المركزي للمنظمة يجب كذلك تسجيل كل مشروع في المنطقة المُزمع تنفيذه فيها. علاوةً على ذلك يجب الحصول على موافقة لكل نشاط من أنشطة المشروع. برر VK1 هذه التدابير من ناحية على أساس الوضع الأمني في المنطقة، ومن ناحية أخرى على أساس أنه على الإدارة الذاتية التحقُّق مما إذا كانت المنظمات تقوم بالفعل بعملها كما هو مُخطّط:

»قلت إن التسجيل إلزامي للمنظمات، ثم لكل مشروع، ثم لكل نشاط. تحتاج [المنظمات غير الحكومية] إلى الحصول على تصريح لكل نشاط. على سبيل المثال، تريد عقد اجتماع. الوضع الأمني في هذه المنطقة غير مستقر. قد تحتاج إلى الحماية. لذلك نحن بحاجة أيضًا إلى تصريح من جهاز الأمن. الأمر كله يتعلق بالأمن والسلامة. ثم أننا نريد أن نعرف ما إذا كانت المنظمة تنفذ بالفعل الأنشطة الواردة في المشروع أم لا. على سبيل المثال، كتبت في وصف مشروعك أنك تريد عقد سبع ورش عمل. هل عقدتها حقًا؟ نتلقى طلبًا كتابيًا لكل ورشة عمل ونوافق عليه. في بعض الأحيان في اليوم التالي وأحيانًا تحصلون على الموافقة على الفور. يجب أن يكون الطلب مكتوبًا مع ختم وتوقيع.« (VK1)

بالإضافة إلى تسجيل الأنشطة التي يرتادها الجمهور، يجب الإفصاح عن جميع الأشخاص الذين سيشاركون في النشاط. بالنسبة لورش العمل على سبيل المثال يجب الإفصاح مُسبقًا عن جميع الأشخاص الذين تمت دعوتهم إلى ورشة العمل. يُبرَّر ذلك بضرورة ضمان تكافؤ الفرص. ومع ذلك، فالواقع أن الإدارة تتدخل في الأمور التي تخص الجهات المانحة:

»هناك منظمات تدعو دائمًا نفس الأشخاص، وبالتالي يجب عليها دعوة آخرين. نطلب من المنظمات دعوة آخرين أيضًا. أو تتم دعوة شخص ما بشكل مُتكرِّر من قبل منظمات مختلفة، وبالتالي يجب عليها أيضًا أن تمنح آخرين الفرصة.« (VK1)

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّه يجب التأكُّد من أن الأشخاص المُصرَّح لهم فقط هم الذين يشاركون في الفعاليات:

»نحن نقوم بهذا لأننا نريد أن نتابع ونعرف من يحضر. لا يمكننا المقارنة بألمانيا. هنا الوضع الأمني مختلف. إذا حدث شيء ما في القاعة، فنحن بحاجة إلى معرفة من كان متواجدًا بها. نحن من يصدر التصريح، ولذلك نحتاج إلى أن نعرف من سيشارك. [...] ثانياً: [يمكن أن يحضر] بعض ممثلي وسائل الإعلام غير المرغوب بهم. على سبيل المثال: فقدت رووداو تصريحها، وبالتالي فمشاركة

شخص من روداو مثلًا مشكلة. أو هناك أحزاب غير مُسجّلة لدينا، ولا نسمح لها بالمشاركة. يجوز لهم المشاركة كأفراد، ولكن ليس كممثلين لأحزابهم. هذه هي الحقيقة.« (VK1)

بالإضافة إلى المعلومات التي يجب على المنظمات غير الحكومية تقديمها إلى الإدارة مُسبقًا، يتم أيضًا التحقُّق من مُجريات الفعاليات في موقع عقدها، وإن لزم الأمر، حظرها:

»حدث أن قامت [إحدى المنظمات] بعقد فعاليات كبيرة مع مائتي شخص وأخبرتنا أن بعضهم ينتمي إلى المعارضة. سمحنا [في بعض الأحيان] بذلك، وفي مرة أخرى منعناهم من عقد الفعالية. وهذا حسب الوضع السياسي. نحضر نحن أيضًا وبمجرد أن نجد أن أمرًا غير مناسب نتدخل. أو مثلًا يتم تسجيل موضوع ومناقشة موضوع آخر. هنا نتدخل ونوقف.« (VK1)

توضح التصريحات أن الإدارة الذاتية تتابع عن كثب جميع أنشطة المنظمات غير الحكومية لضمان عدم مشاركة الأطراف غير المُسجّلة في أنشطة مثل التدريبات أو ما شابه، والتحقُّق من عدم قيام وسائل الإعلام غير المُسجّلة بتغطية هذه الأنشطة.

كما تؤثر الإدارة أيضًا على نتائج استطلاعات الرأي والدراسات. تنص المادة 12 من قانون شؤون المنظمات الإنسانية الساري والصادر في سبتمبر/أيلول 2023 على ما يلي:

»وفقًا لهذا القانون، يُحظر ما يلي على الجمعيات والمنظمات المُصرَّح لها بالعمل:

[...] 5. نشر نتائج استطلاعات الرأي دون عرضها أولًا على الجهة المُختصّة للتحقُّق من صحتها وحياديتها. [...]«

بالإضافة إلى مراقبة المشاريع القائمة، تؤثر الإدارة الذاتية على تصميم المشاريع قبل التقدُّم لها.

»نقيّم أولًا ما تحتاجه الإدارة. على سبيل المثال، تقول إحدى البلديات إننا نفتقر إلى كذا وميزانيتنا لا تكفي. ترسل الإدارة هذه الطلبات إلى المنظمات قبل تقديمها طلباتها إلى الجهات المانحة. [...] لدينا مشاريع جاهزة نقدمها لهم. نعقد اجتماعات مع المنظمات كل ثلاثة أشهر. على سبيل المثال، تقوم منظمة بمشاريع زراعية، فنعطيهم مشاريع زراعية ونسألهم إن كان بإمكانهم تنفيذها.« (VK1)

أكد/ت VK1 أن المنظمات ليست مُجبرة على تنفيذ المشاريع، بيد أنّه واضح أن طلب الهيئة -المسؤولة عن الموافقة على أنشطة المنظمات ومراقبتها- يرفع من استعدادية المنظمات للامتثال. اتضح هذا أيضًا عندما ذكر VK1 أن المنظمات تأتي أحيانًا من تلقاء نفسها إليهم وتسأل عمّا تحتاجه الإدارة:

»لكن في كثير من الأحيان [المنظمة س] تأتي إلينا وتسألنا عما نريد. نقول هذه

اللجنة أو الوحدة الإدارية لديها احتياج كذا، فيذهبوا إليها وينفذوا شيئًا معًا أو يدعموها، ثم يضعوا مشاريعهم حسب احتياجات الإدارة.« (VK1)

من ناحية، من المنطقي تصميم المشاريع مع المؤسسات المحلية، ممّا يزيد من قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإنّ التأثير على تصميم المشروع وتقديمه هو طريقة لفرض السيطرة وضمان عدم استفادة بعض الأشخاص أو المجموعات أو المنظمات أو الوحدات الإدارية غير المرغوب فيها سياسيًا من دعم المنظمات غير الحكومية.

السؤال هنا هو إلى أي مدى 1. تُطبَّق التعليمات بنفس الطريقة على كافّة المنظمات غير الحكومية، وكيف 2. تتعامل المنظمات غير الحكومية مع القيود التي تفرضها الإدارة الذاتية.

تشير مقابلات الخبراء/الخبيرات التي أجريناها إلى أن طريقة تنفيذ التعليمات ليست مُوحَّدة لجميع المنظمات غير الحكومية، هذا ما شرحه/شرحته لنا موظف/موظفة في منظمة غير حكومية صغيرة نسبيًا:

»واجهنا الكثير من مشاكل التسجيل. نحن ننتظر التسجيل منذ عام. لقد قلنا لهم إنهم لا يدعموننا ماديًا أو بأي طريقة أخرى. الآن بعد التسجيل جعلوا عملنا مستحيلًا. الآن وعدونا بأنّنا سنحصل على تسجيل لمدة ستة أشهر .« (NK1)

لا يرتبط فقط التسجيل وحده بصعوبات، ولكن أيضًا تسجيل الأنشطة يستغرق وقتًا طويلاً في بعض الأحيان:

»يجب عليك أولاً الحصول على شهادة براءة ذمة من مكان تسجيلك، ثم تذهب بهذه الشهادة إلى فرع [مكتب] شؤون المنظمات [حيثما] تريد تنفيذ النشاط. إذا وافقوا يمكنك تنفيذ النشاط.« (NK1)

يمكن أيضًا اشتراط المزيد من الموافقات بجانب شهادات براءة الذمة الرسمية، كما هو مُوضَّح فيما يلي:

»سأحدثكم عن أحد الأنشطة حتى تتمكنوا من فهم المشكلة. في العام الماضي أردنا زراعة أشجار ببعض المدارس. ذهبنا إلى مكتب شؤون المنظمات وحصلنا على شهادة براءة ذمة. أخبرونا أننا [إضافةً إلى ذلك] بحاجة إلى تصريح من هيئة التربية والتعليم. هناك قالوا في المرة الأولى أنه لا يمكنهم فعل أي شيء لأن الأشخاص المسؤولين في اجتماع. في اليوم التالي قيل لنا أنّه يوم ميلاد القائد (أوجلان) وهناك مظاهرات ولا أحد موجود. في اليوم الثالث عادوا ليقولوا إنهم في اجتماع. بمرحلةٍ ما حصلنا على التوقيع، وقالوا إنّنا بحاجة إلى موافقة إضافية من هيئة التعليم العالي، ثم قالوا إننا بحاجة أيضًا إلى الحصول على تصريح أمني. لمدة أربعة أو خمسة أيام كنا مشغولين بالحصول على الموافقات حتى نتمكن من زراعة بعض الأشجار.« (NK1)

ربط/ت موظف/موظفة منظمة غير حكومية محلية أكبر تعمل في المنطقة منذ سنوات عديدة ولديها منظمة شريكة في أوروبا التحديات بقدرٍ أقل من الصعوبة. أشار/ت NK3 إلى أنّه من الأسهل الحصول على شهادات براءة ذمة لتنفيذ الأنشطة إذا كانت المنظمة أكبر ولديها مكاتب ثابتة في أماكن مختلفة في شمال شرق سوريا، لأنه عندئذٍ يجب زيارة جهة رسمية واحدة فقط وليس اثنين عند التقدُّم بطلب تنفيذ الأنشطة. علاوةً على ذلك، فمن المفيد أن يكون لدى المنظمة هياكل في الخارج، فالإدارة الذاتية تعامل المرء باحترام أكبر إذا »اتصل من أوروبا.« كما تواجه منظمة NK3 صعوبات قليلة لأنها تنفذ العديد من المشاريع مع مؤسسات الإدارة الذاتية. العلاقات الجيدة مع سلطات الإدارة الذاتية مفيدة بكل حال من الأحوال. يمكن لمنظمة NK3 الآن الحصول على الموافقة على الأنشطة عبر واتساب ولم تعد مضطرة للذهاب إلى مكاتب الإدارة الذاتية. بشكلٍ عام، يبدو أن هناك بعض التعسُّف في إصدار الموافقات على الأنشطة.

وقد أكَّد ذلك شخص آخر تمت مقابلته:

> »لا يريد الكل [أسماء مشاركات/مشاركين في فعالية] طيلة الوقت. يعتمد ذلك على الموظف بالمكتب. قامشلو تريد دائمًا جميع الأسماء مُسبقًا.« (NK2)

وصف الشخص الذي قابلناه من مجال الإعلام الأمر على النحو التالي:

> »إذا كنت تعرف أشخاصًا ولديك المعرفة، فمن السهل تسجيل منظمة غير حكومية.« (MK1)

هل تنظر المنظمات غير الحكومية إلى القيود التي تفرضها الإدارة على هذا النحو، أم كيف تقيّمها؟ علّق/ت موظف/موظفة إحدى المنظمتين الصغيرتين على «الخطوط الحمراء» لعمل المنظمات غير الحكومية على النحو التالي:

> »عليك أن تبقى ضمن خطهم السياسي ولا يمكنك انتقاد سياساتهم كثيرًا. لا يُسمح لك بذكر الإدارة من قبل حزب [واحد]، ولا يُسمح لك بتناول أيديولوجيته. القائد موضوع محظور تمامًا. على سبيل المثال، لن تجرؤ أي منظمة غير حكومية على تناول أيديولوجية أوجلان كموضوع في ندوة. إذا حدث ذلك، ينتهي أمر المنظمة.« (NK1)

تنطبق نفس القيود أيضًا على وسائل الإعلام:

> »تحدثنا عن منظمات غير حكومية تعمل في مجال العلاقات العامة. لا يمكنها العمل بحرية على الإطلاق. لا يمكنها تغطية العديد من الموضوعات المهمة. يجب أن تمتثل لسياسة الإدارة وأيديولوجيتها. على سبيل المثال، وقعت أحداث مهمة الآن في دير الزور. [س هيئة صحفية مهمة]، تتلقى الكثير من الدعم [من الخارج]، لم تغطِ الأحداث لأنّ الإدارة لا تريد ذلك.« (NK1)

وقد صرَّح الشخص الذي قابلناه من مجال الإعلام بالمثل: هناك خطوط حمراء، ولا

ينبغي التشكيك في الحزب أو القائد. في الوقت نفسه برَّر/ت ذلك بأن السكان كذلك لا يريدون إعلامًا ينتقد هذه المواضيع. بعض الأمور لا يتقبلها المجتمع ولن تلاقي قبولًا ولذلك يمكن الاستغناء عنها، فالمهم تصميم برامج للمجتمع وليس تنفيذ أجندات. واجهت وسيطته/وسيطتها مشكلة واحدة فقط مع الإدارة في عام 2013 عندما لم يرغبوا في استخدام مصطلح «شهيد» لمقاتلي/مقاتلات حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني الذين/اللاتي قُتلوا/قُتلن أثناء القتال. من وجهة نظره/نظرها لم يكن المصطلح مهنيًا، ومع ذلك ونظرًا لاستخدام كل من حزب الاتحاد الديمقراطي والمنظمات الكردية العراقية لهذا المصطلح وقبول السكان له، تَقرَّر في نهاية المطاف استخدامه. (MK1)

في المقابلة اتّضح أن التقارير السياسية الحرة غير ممكنة في مناطق نفوذ الإدارة الذاتية، ويُبرَّر ذلك بأن هذه ليست مشكلة حقيقية لأن وسائل الإعلام الحرة ليست ضمن احتياجات السكان.

موظف/موظفة من منظمة غير حكومية أكبر انتقد/ت بيروقراطية الإدارة الذاتية، فالمرء لا يعرف أبدًا ما هو قادم، وهناك دائمًا مشاكل مرتبطة بتغيير/تحويل عمليات معينة. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى التحسينات التي طرأت في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال: كان من الضروري في السابق أن توافق الإدارة الذاتية على تعيين الموظفين الأساسيين للجمعيات مثل مدراء البرامج والمدراء الماليين، ولم يعد الأمر كذلك. لم يُسمح سابقًا بعقد فعاليات في أيام العطل الرسمية بسبب عدَّم توفُّر أفراد من الإدارة الذاتية في الخدمة لمراقبة الفعاليات، وقد تم تغيير هذه القاعدة مؤخرًا. وأُضيفَ أن مبعوثي الإدارة الذين من المفترض أن يراقبوا ندواتهم غالبًا ما يكونون شبابًا ومتحمسين للفعاليات ويطلبون السماح لهم بالمشاركة في ورشة العمل -ووفقًا لما فهمناه ضمنيًا- ينسون مهمتهم الرقابية. (NK3) بصرف النظر عن أن منظمة ضيفنا/ضيفتنا في الحوار منظمة غير حكومية ذات علاقات وطيدة ولديها مشاكل قليلة نسبيًا مع الإدارة، فهناك انطباع بأنَّه تم التهوين من شأن القيود القائمة فعليًا أو ربما تم استيعابها إلى الحدّ الذي يُنظر إليها فيه على أنّها أمور عادية.

هذا وقد سألنا من حاورناهم/حاورناهن من المناطق العربية عن المشاكل مع الإدارة الذاتية. على عكس من قابلناهم/قابلناهن من الأكراد/الكرديات، لم تكن هناك إشكاليات كُبرى. أجاب/ت NA1 على سؤالنا ما إذا كان تسجيل المنظمة أمرًا معقدًا:

»لا، [استيفاء] هذه المتطلبات ليس صعبًا.«

لا يرتبط هذا باختلاف القواعد بحد ذاتها، حيث يجب على المنظمات غير الحكومية في المناطق العربية كذلك التسجيل والحصول على تصاريح منفصلة لكل نوع من أنواع النشاط:

»كما قلت، لا يمكننا فعل أي شيء دون تصريح، حتى لو كانت مجرد أمسية نقاش بلا تكلفة.« (NA3)

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أنشطة المنظمات غير الحكومية في المناطق

العربية غير مرتبطة بالأحزاب السياسية وإنما حصريًا ذات توجه إنساني:

»يجب أن تكون المنظمات مستقلة وأن تكون أنشطتها في المجال الإنساني فقط، وبالتالي لا سياسة ولا علاقة بالأحزاب السياسية [...].« (VA1)

علاوةً على ذلك تُحظر المشاريع ذات التوجُّه العرقي أو الديني (VA1، NA1)، بخلاف ما أدلي به من الطرف الكردي، ولكن ننطلق من أنَّ الأمر بالمثل هناك.

ننطلق من أن اختلاف التصريحات بالمقابلات التي أجريناها حول الإدارة الذاتية كانت مرتبطة جزئيًا بتوقُّعات من حاوروناهم/حاوروناهن من المحاورين/المحاورات. أُجريت المقابلات مع موظفي/موظفات المنظمات غير الحكومية بالمناطق الكردية من قبل مُحرر هذه الدراسة والذي يعرفه جميع أطراف الحوار بأنه ناقد للإدارة الذاتية، وبالتالي تمكنّوا من انتقاد الإدارة الذاتية دون الحاجة إلى القلق بشأن أي عواقب سلبية. من ناحية أخرى، أُجريت المقابلات مع موظفي/موظفات المنظمات غير الحكومية بالمناطق العربية من قبل شخص كردي تواصل مع أطراف المقابلة من خلال شخص عربي، أي أن أطاف الحوار لم تكن على دراية بموقفه السياسي وربما اشتبهوا/اشتبهن في أنّه كردي على علاقة بالإدارة الذاتية التي يعتمدون/يعتمدن عليها، وبالتالي فقد يكون هناك مُبرر استراتيجي وليس موضوعي لترددهم/لترددهن في انتقاد الإدارة الذاتية. من ناحية أخرى، وكما سيتضح أدناه، انتقد البعض الإدارة الذاتية في سياق الفساد.

وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المناطق العربية المتطلبات الإدارية للجهات المانحة الدولية على وجه الخصوص بأنها إشكالية:

»التحدي الأكبر للجمعيات هو الشروط غير المعقولة للجهات المانحة، خاصةً الجهات الأوروبية، فهي تشترط حسابات مصرفية من أجل التمويل. هذا غير معقول بالنسبة لنا، لأنُّه هنا في مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا أو حتّى في سوريا، ليس لدينا بنوك لفتح حسابات. البنك الوحيد في سوريا هو بنك دمشق أو البنك المركزي السوري. لا أحد يستطيع فتح حساب هنا. أولاً بسبب العقوبات الدولية، وثانياً لأن معظم الناشطين مطلوبون من النظام لمشاركتهم في الثورة.« (NA1)

»لا يمكنك تحويل أو نقل الأموال من البنوك التركية إلى شمال شرق سوريا لأن تركيا تحظر ذلك. لذلك، فقد كان إقليم كردستان العراق خيارنا الوحيد، ولكن مع بداية العام الجاري قرر البنك المركزي العراقي صرف الأموال بالدينار العراقي فقط وليس بالدولار الأمريكي. لقد سبب لنا هذا مشاكل كبيرة لأن قيمة التحويل تنخفض بنسبة 25 في المئة. إذا تم تحويل 100000 دولار، فسأحصل على 75000 دولار فقط، وهذا يعني معدّل خسارة مرتفع جدًا. لا يمكننا تغيير ذلك.« (NA1)

المشكلة الموصوفة قائمة بالفعل منذ فترة طويلة، ولذلك تجلب بعض المنظمات غير الحكومية التي لها فروع في أوروبا الأموال عبر الحدود نقدًا وبشكل غير قانوني، وبالتالي فخطر اكتشاف الأموال ومصادرتها قائم.

الفساد

وصف كل الخبراء/الخبيرات من المناطق الكردية التقليدية -دون استثناء- الفساد بأنّه واقع وخطير. في المقابل، لا تذكر الدراسة الكمية الفساد كمشكلة تحول دون تنفيذ المشاريع. ليس بالضرورة لأن المنظمات غير الحكومية التي شملها الاستطلاع ليس لديها خبرة مع تلك الظاهرة، وإنّما لأنّ الفساد لم يكن خيارًا متاحًا بشكل صريح كإجابة في الاستطلاع. الخيارات المُتاحة كانت نقص التمويل وتوظيف العمالة المؤهلة والمتطلبات/اللوائح القانونية/الإدارية والأمن والبنية التحتية في الموقع وغيرها. من ناحية أخرى، وقد سُئل الخبراء والخبيرات صراحةً عن الفساد.

وقد قال/ت الإعلامي/ الإعلامية في المقابلة:

»تختفي الأموال ولا تصل إلى الناس، والجهات المانحة بعيدة ولا يمكنها الرقابة وتقبل بذلك.« (MK1)

علق موظف/موظفة في منظمة غير حكومية صغيرة على الفساد على النحو التالي

»هناك فساد. هذا صحيح. يُمارس الفساد في المقام الأول من قِبل الإدارة وقيادات المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال يُزعم في كثير من الأحيان أن هناك عشرة موظفين ويحصل الجميع وفقًا للعقد على 1500 دولار، بينما هناك اتفاق مع الموظف على أنّه سيحصل على 500 دولار فقط. ويوقّع على أنه حصل على 1500 دولار بالرغم من أنه في الواقع حصل على 500 دولار فقط. قالت مُتطوّعة في أحد مشاريعنا إنّها كانت توقع دائمًا مقابل 1200 دولار وتحصل على 100 دولار شهريًا. كانت تعمل في محطة إذاعية. هناك الكثير من الغش فيما يتعلق بالرواتب والمشتريات. يُتّفق مع البائع على تسجيل مبلغ أعلى بكثير من التكلفة الفعلية على الإيصال.« (NK1)

أكّد/ت موظف/موظفة منظمة غير حكومية أخرى اختلاس الأموال من خلال الرواتب المبالغ فيها:

»هناك فساد. على سبيل المثال، لديك مشروع من [جهة مانحة]. تخبرها أنّك تدفع للموظفين 1000 دولار، وفي الواقع تُعطي الموظف 200 أو 300 دولار. كان ذلك متفشيًا في الماضي. يتم تزوير الإيصالات. في كثير من الأحيان تتفق المنظمة غير الحكومية والبائع وتحصل على إيصالات بأسعار أعلى بكثير مما تم دفعه بالفعل.«(NK2)

كما أكّد/ت موظف/موظفة المنظمة غير الحكومية الثالثة الذي/التي قابلناه/ قابلناها اختلاس الأموال من خلال معلومات غير صحيحة عن الرواتب والحساب المفرط لبعض الخدمات أو السلع في الميزانيات المُقدَّمة. وأشار/ت مثل NK2 أيضًا إلى الرواتب المبالغ فيها كانت ظاهرة في بدايات عمل المنظمات غير الحكومية. حاليًا الرواتب أقل وتكلفة المعيشة مرتفعة لدرجة يصعب معها هذا النوع من حجب الأموال. (NK3)

وفسَّر/ت NK3 حجب الأموال من خلال النفقات المبالغ فيها بأنّه كان من الصعب -خاصّة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المحلية- تجاوز الأوقات التي ليس لديها فيها مشاريع وبالتالي ليس لديها فيها أموال. من خلال حجب احتياطيات كان من الممكن مواصلة العمل ودفع رواتب الموظفين/الموظفات خلال هذه الأوقات، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بإثراء الأفراد بقدر ما يتعلق بالحفاظ على استمرارية عمل المنظمة غير الحكومية.

تناول/ت NK2 أيضًا إشكالية أنّه لا يمكن للمنظمات تكوين احتياطيات، واقترحت معالجة ذلك عن طريق منح مبالغ مقطوعة للتكاليف التشغيلية:

»يجب أن يكون هناك ما لا يقل عن 15 في المئة من التكاليف التشغيلية للمشاريع، فالعديد من المنظمات تصبح عاجزة تمامًا بدون تمويلات المشاريع، ولا تقوم بأي شيء لأنّ ليس لديها أي احتياطيات.«

بالنسبة للمجالات التي بها فساد متفشٍّي، ذُكر قطاع البناء والمجال الإنساني بشكل خاص. المبالغ المُنفقة على الأخير أعلى بكثير بالمقارنة مثلًا بما يُنفق على الشباب، ولذلك فالمجال الإنساني أكثر عُرضة للفساد. (NK2)

شكل آخر من أشكال الفساد هو حجب الأموال من قِبَل موظفي وموظفات المنظمات غير الحكومية الدولية:

»هناك موظفون سوريون في منظمات غير حكومية دولية. هؤلاء يذهبون إلى المنظمات غير الحكومية ويعدون بتنظيم مشاريع لها ويطلبون مقابل ذلك 15 في المئة من إجمالي الميزانية لأنفسهم.« (NK2)

بالسؤال عن كيفية مكافحة الفساد، أجاب/ت MK1:

»ليس لدي فكرة عن كيفية مكافحة الفساد. إذا كنت ترغب في مكافحة الفساد، فعليك إيقاف جميع برامج التمويل على الفور.«

بعد السؤال المباشر عن عمليات التدقيق الخارجي كوسيلة لمكافحة الفساد، اعتبرها/ اعتبرتها جيدة من حيث المبدأ، وأضاف/ت أن إلزام المنظمات غير الحكومية بالإفصاح المالي ليس تقليدًا متعارف عليه في المنطقة.

في إطار استطلاعنا الكمّي قال 27 شخصًا إنه تم الإفصاح عن الأموال، وقال 28 عكس ذلك، بينما لم تجب 42 منظمة غير حكومية على السؤال. بعض المنظمات التي تفصح عن ذمتها المالية ترسل تقارير سنوية إلى أصحاب المصلحة و/أو الجهات المتبرعة و/ أو الجهات المانحة و/أو السلطات المحلية، بينما يرفع الآخرون التقارير المالية داخليًا لمجلس الإدارة فقط.

ذُكرت المخاوف الأمنية وعدم الاستقرار وغياب سلطة شرعية في المنطقة باعتبارها الأسباب الأكثر شيوعًا لعدم الإفصاح عن الشؤون المالية، وذكرت بعض المنظمات أن الكشف عن الشؤون المالية هو مسألة داخلية للمنظمة، في حين يرفض البعض

الآخر الكشف بسبب سياسات الخصوصية أو اللوائح التوجيهية المُحدَّدة للمتبرعين والمتبرعات.

في هذا السياق كان موقف الإدارة الذاتية تجاه الفساد مثيرًا للاهتمام. لم يشكك/تشكك VK1 في وجود الفساد، ولكنه/لكنها وضع/ت هذا على الفور في سياقه من خلال الإشارة إلى أنَّه من ناحية، الفساد موجود في كل مكان، ومن ناحية أخرى فالسكان في احتياج:

»هناك فساد في جميع أنحاء العالم وفي جميع الحكومات. هل يمكنك القول إنّه لا يوجد فساد في ألمانيا؟ هناك فساد في معظم المنظمات هنا. على سبيل المثال، شخص ما في أوروبا يقوم بجمع الأموال لمشروع ما، ويقول لدي مشروع بحوالي 50000 دولار، ويعطيه لشريك محلي ويحتفظ مثلًا بنسبة 7 في المئة. ثانيا، هناك فساد في الرواتب. في كثير من الأحيان يحصل أحد الأقارب على الوظيفة وغالبًا ما يحصل الموظف على راتب أقل ممّا هو مذكور في العقد. على سبيل المثال يقول العقد 1000 دولار، لكنّه يحصل على 300 دولار. الناس يفعلون ذلك لأنهم في حاجة ماسّة إلى المال. إيصالات مزيفة. الفساد في كل مكان. لدى الصغار والكبار.« (VK1)

الإدارة نفسها لا تتّخذ أي تدابير لمكافحة الفساد، والسبب في ذلك هو أنّه ليس لديها معلومات حول الكم الفعلي للأموال التي تتلقاها كل منظمة غير حكومية:

»ليست لدينا أدلة. إذا استطعنا إثبات ذلك فسنحاسبهم على الفور ونلغي تسجيلهم. هم يتلقون تبرعات من المؤسسات أو الوزارات الأجنبية ويخبروننا على سبيل المثال أنهم حصلوا على 50000 دولار. لا يمكننا التحقُّق من صحَّة ذلك، ولهذا لا نفتش. أعتقد أن هذا خطأ. لدينا استمارة وعليهم أن يصفوا لنا مشروعهم ويخبرونا أيضًا عن مقدار الأموال المُتاحة لهم للمشروع ومن هو المانح وهل لديهم شركاء محليين وتفاصيل وبيانات هؤلاء. كما قلت، لا يمكننا التحقّق من صحّة المعلومات المالية. الحال ليس كما هو عليه في أوروبا. في أوروبا تحصل المنظمات على الأموال، هنا يحصل الأفراد على الأموال، والأموال تأتي إمّا نقدًا عبر كردستان أو من خلال مكاتب تحويل الأموال.« (VK1)

من ناحية، صحيح أنّ الرقابة الفعّالة على الأموال -وخاصّةً النقد المجلوب عبر الحدود بشكل غير قانوني - أمر صعب في غياب نظام مصرفي ناجع. من ناحية أخرى، فالإدارة تطلب من المكاتب التي تنظم تحويل الأموال تقديم معلومات مُفصَّلة عن المبالغ والأطراف المُرسلة والمُستقبلة. حقيقة أن الإدارة التي تمارس رقابة وثيقة على كافة أنشطة المنظمات غير الحكومية لا تُبدي أي اهتمام بتتبُّع إيرادات المنظمات غير الحكومية أمر لافت للنظر على أقل تقدير وعلى الأرجح مُرتبط بأنّها ليست أموال الإدارة وإنما أموال الدولية. علاوةً على أن الإدارة ليس لديها مصلحة في اضطرار المنظمات غير الحكومية إلى وقف عملها بسبب الاختلاس لأنها مُستفيدة من عمل المنظمات. أولًا لأن الإدارة تفرض ضرائب على رواتب عمالة المنظمات غير الحكومية (وفقًا لـ VK1، فضريبة دخل المواطن تبلغ خمسة بالمئة)، وثانيًا لأن المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات بالمنطقة، وبدونها سيتعين على الإدارة توفيرها بنفسها، ممّا يعني أنّها

ستضطر إلى إنفاق أموالها الخاصة لتوفير تلك الخدمات.

أحد أمثلة كيفية استفادة الإدارة من وجود المنظمات غير الحكومية هو تأسيس مكتب التشغيل في مجلس الرقّة المدني. يُطلب من جميع المنظمات غير الحكومية توظيف ثلاثين بالمئة من موظفيها من المسجلين بمكتب تشغيل المجلس المدني ويرسل المجلس المدني إلى المنظمات غير الحكومية السير الذاتية للأشخاص المُحتمل لياقتهم للوظائف الشاغرة المُعلن عنها، وإن لم يكن من بينهم شخصًا مناسبًا، يرسل المكتب المزيد من السير الذاتية. في نهاية المطاف يتعين على المنظمات شغل ثلاثين بالمائة من مناصبها بأشخاص مسجلين بمكتب تشغيل المجلس المدني، والمجلس المدني بدوره يجادل السكان بأنّه يقدّم بذلك خدمة عامة. (NK3)

هذا ولم ينكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المناطق العربية وجود الفساد. أكّدت أحد قيادات مكتب شؤون المنظمات حدوث مخالفات في توزيع المواد الإغاثية على الأسر المحتاجة، فحدث أن المنظمات الإغاثية

> »واجهت مشكلة في اختيار المكان والمستفيدين لأن المنطقة منطقة عشائرية. لا أنكر أن بعض الأفراد من المنظمات المحلية والدولية يستغلون مناصبهم لمصلحتهم الشخصية أو العائلية. إليك حكاية: أتتنا شكوى في صندوق الشكاوى الأسبوع الماضي. اشتكى شخص ما من عملية توزيع المواد الإغاثية، بطاقات قسائم بقيمة مئة يورو نقدًا. يقول الشخص المُشتكي أن العائلات الفقيرة لم تتلق المساعدة، وإنّما تم توزيع كل شيء على أشخاص ليسوا بحاجة إلى المساعدة: أطباء وأصحاب متاجر. هذا ليس له مُبرّر [...] لقد رأينا أن المنظمة تخطئ بالفعل في اختيار الأحياء التي توزّع عليها المساعدات. [...] استبدلنا المنظمة المسؤولة عن ذلك بمنظمة دولية أخرى.« (VA1)

ووفقًا لما أضافه/أضافته، يُشتبه أيضًا في أن موظفي مكتب شؤون المنظمات قد أدرجوا بشكل غير عادل أشخاصًا في قائمة مُستحقي الدعم بسبب العلاقات الشخصية والعائلية.

أمثلة مختلفة من NA3 للفساد:

> »على سبيل المثال، هناك فساد في التوظيف وتقديم للرشاوى، ويتم بيع أجزاء من الإغاثة أو المواد الغذائية. هناك منظمات تقدم العمل مقابل المال، يعني أنّك تدفع المال للحصول على وظيفة. يتم رسميًا تعيين الأقارب أو الأصدقاء، ولا يعملون، وبالتالي يمكن لمسؤول الإدارة الذاتية سحب ثلاثة رواتب لنفسه. [...] إذا لم ترضخ لذلك، فستكون في مأزق مع مكتب شؤون المنظمات أو مع المسؤول أو لن يتم النظر في طلبك.« (NA3)

> »إذا كان أعضاء البلدية في مجلس إدارة منظمة أو جمعية، فلا تواجه مشاكل، وهذا هو السبب في تفشي الفساد. يتم فعل الكثير للاستفادة الشخصية. في مجتمع مثل مجتمعنا، وهو مجتمع قبلي، يعرف الجميع بعضهم، أي أن الجميع يريد أن تنتفع أسرهم أو أقاربهم أيضًا. يريدون الاستفادة شخصيًا من

المؤسسات لأن ليس لدينا ثقافة أن المؤسسات موجودة لصالح الناس، لذلك قد يكون شخص ما موظّف في الإدارة الذاتية وفي الوقت نفسه عضو مجلس إدارة في منظمة محلية ويحصل على الدعم والتمويل. غير مسموح للموظفين في الإدارة الذاتية بالعمل في المنظمات، ولكن فعليًا موظفي الإدارة الذاتية أعضاء في مجالس إدارة الكثير من المنظمات ويحصلون على المال مقابل ذلك.« (NA1)

»مثال آخر: [...] هو شيخ قبيلة [...] ويعمل في مكتب الإدارة الذاتية لشؤون المنظمات. هدّد منظمة بوقف عملها لأن المنظمة رفضت توظيف عشيقته. في النهاية لم يكن لدى المنظمة خيار سوى توظيفها. ولأن الإدارة الذاتية تعتمد على شيوخ ووجهاء القبائل والهياكل القبلية، فمن البديهي وجود إساءة استخدام للسلطة ومحسوبية.« (NA1)

بناءً على ذلك، فالفساد ليس مشكلة المنظمات غير الحكومية فحسب، بل في المقام الأول مشكلة موظفي/موظفات الإدارة الذاتية ومجالسها المدنية.

عندما سُئل/ت عما إذا كانت الحالات المذكورة أعلاه حالات فردية، أجاب/ت NA1:

»لا! لقد أجبَرَ موظفو منظمة [...] ما يقرب من ألف نازح في مخيم [...] على استلام مواقد رديئة وقديمة. بعد أيام قليلة من تشغيل المواقد، انفجر أكثر من عشرة منها ووقعت إصابات واحترقت الخيام. ثم ادعوا أن الديزل لم يكن نظيفًا وبالتالي نشب الحريق. الناس هناك ليس بيدها حيلة، لأن المنظمة هي المنظمة الوحيدة في هذا المخيم. ما فعلته هذه المنظمة بعد ذلك لا يُصدَّق، فقد أجبرت النازحين على حضور ندوة حول الوقاية من الحرائق. [...] أود أن أضيف: أسهل طريقة لاختلاس الكثير من الأموال هي العمل في مجال مشاريع التجديد والبناء وسلع الإغاثة.« (NA1)

مُقارنة تصريحات موظفي/موظفات المنظمات غير الحكومية في المناطق الكردية والعربية توضّح أنّه يُنظر للإدارة الذاتية في المناطق الكردية على أنها هيئة رقابية تريد تنفيذ أجندتها السياسية، بينما وُجّه النقد في المناطق العربية أكثر ضد موظفي/موظفات الإدارة الذاتية المتهمين/المتهمات بإثراء الذات بشكل مُمنهج. علاوةً على ذلك، أُلقي اللوم مرارًا وتكرارًا على الهياكل القبلية السائدة في المناطق العربية كسبب في تفشّي الفساد فيها، وتُتّهم الإدارة بتوطيد هذه الهياكل -التي تستفيد منها- بدلاً من تفكيكها.

الأمن والبنية التحتية

ختامًا، كانت البنية التحتية والأمن من القضايا التي ذكرتها المنظمات غير الحكومية في استطلاعنا، بيد أنهما لم يلعبا دورًا كبيرًا في نظر الأشخاص من المناطق الكردية الذين تمت مقابلتهم. قد يكون ذلك مرتبطًا بموقع مقر منظماتهم غير الحكومية في الجزيرة، فالبنية التحتية والوضع الأمني هناك أفضل ممّا هما عليه في الرقّة أو دير الزور. فقط NK2 الذي/التي يعمل/تعمل كثيرًا في كوباني أشار/ت إلى »الأمن« و »التهديدات التركية« كمشكلة.

وقد تطرق أحد الأشخاص من المناطق العربية الذين تمت مقابلتهم الوضع الأمني بالتالي:

»الصعوبة الأكبر تكمن في عدم استقرار الوضع الأمني في مناطقنا. بجانب الخوف من خلايا داعش النائمة. لقد رأيتم ما حدث الصيف الماضي، أعني القتال بين قوات سوريا الديمقراطية ومجموعات العشائر المسلحة والخلايا النائمة التابعة للنظام السوري.« (NA3)

الملخص والاستنتاجات

إنّ عمل المنظمات غير الحكومية في المناطق ذات الأغلبية الكردية (سابقًا) في شمال شرق سوريا مُقيّد بشكل كبير، لاسيّما بسبب تدابير الإشراف والرقابة التي تفرضها الإدارة الذاتية. لا يمكن تنفيذ المشاريع إلّا مع تجنُّب القضايا الحرجة وعلى رأسها انتقاد الإدارة ومساواة الإدارة بحزب الاتحاد الديمقراطي ومناقشة أيديولوجية حزب العمال الكردستاني ولاسيّما شخصية عبد الله أوجّلان. لا توجد صحافة حرة يمكنها تناول الموضوعات المجتمعية. وقد ذُكر هذا الافتقار إلى الحرية الإبداعية بوضوح في مقابلات الخبيرات/الخبراء، بيد أنّه يبدو أنّ المنظمات غير الحكومية/وسائل الإعلام الأكبر والأكثر نجاحًا على وجه الخصوص قد تصالحت مع الأمر الواقع وقبلت القيود.

ذكرت فقط أربع منظمات غير حكومية في استبياننا أنّها تتناول »حقوق الإنسان« أو »المناصرة وحقوق الإنسان.« للتوضيح ينبغي هنا الإشارة إلى أنّ هذه الفئة لم تكن جزءًا من نموذج استبياننا. تنشر بعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة عفرين التي تسيطر عليها تركيا، ولكن ليس عن الحوادث في الجزيرة أو كوباني أو في المناطق ذات الأغلبية العربية كالرقّة أو دير الزور. فمثلًا، تظهر عينات عشوائية من منظمة غير حكومية محلية ذات علاقات جيدة مع الإدارة بين 24 يوليو/تموز و 23 أغسطس/آب 2023 أنّه كان هناك ما مجموعه 11 منشورًا حول انتهاكات حقوق الإنسان في عفرين خلال تلك الفترة، بيد أنّه لم يكن هناك حتّى منشور واحد حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي أو تقارير عن الحوادث في دير الزور، حيث وقعت اشتباكات بين الوحدات العربية والكردية داخل قوات سوريا الديمقراطية (SDF).[4] تجاهُل أحداث بعينها هو ثمن القدرة على العمل في المنطقة الكردية تحت إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي.

حتّى الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان غير المسجلة لا تقدم أي مساهمة واضحة في التقارير التي تنتقد الأحداث بهذه المناطق وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها حزب الاتحاد الديمقراطي. هذا ليس بالأمر المُفاجئ، لأنّه بالنسبة لهم خطر التعرض للعقوبات في حال نشر تقارير تنتقد الإدارة الذاتية مرتفع، إن لم يكن أعلى مما هو عليه بالنسبة للمنظمات المسجلة. هنا يمكن التعرُّف على فجوة قد تهم الجهات المانحة: تمويل مشروع أو أكثر مع موظفين/موظفات في المنطقة -ولكن بدون تسجيل محلي ومقر- للبحث والنشر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الإدارة الذاتية ومن قبل السلطات والموظفين/الموظفات فيها.

4 K24، 26.07.2023، »التوترات تندلع في دير الزور بين قسد والمجلس العسكري«، متاح على https://www.kurdistan24.net/en/story/32051-Tensions-erupt-in-Deir-ez-Zor-between-SDF-and-military-council.

بشكلٍ عام يجب على الجهات المانحة التأكُّد من أنها لا تدعم المشاريع الإنسانية حصريًا، وينبغي عليها التركيز على مشاريع في مجالات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصةً في ظل انخفاض الموارد المالية والتطبيع المتزايد الذي حوَّل الانتقال السياسي لمجرد سراب في الأفق.

في مقابلاتنا مع موظفي/موظفات المنظمات غير الحكومية في مناطق الإدارة الذاتية ذات الأغلبية العربية، كان انتقاد القيود السياسية التي تفرضها الإدارة الذاتية يكاد لا يُذكر. القضية الأكثر أهمية هنا هي الانخفاض المستمر في الأموال المتاحة للمنطقة وبالتالي للمنظمات. علاوةً على المشكلة المحوريّة المُتمثّلة في الفساد المُتفشي داخل المنظمات غير الحكومية وبين موظفي/موظفات الإدارة الذاتية. فيما يتعلق بالفساد، فقد تطابقت تجارب من أُجريت معهم/معهن المقابلات من العرب والأكراد، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اليقين بمدى تأثير عدم معرفة من أُجريت معهم/معهن المقابلات من المناطق العربية للمحاور الكردي شخصيًا وخِشية أن يكون قريبًا من الإدارة الذاتية على إجاباتهم وإجاباتهن بهذا الصدد.

على أي حال، يجب على الجهات المانحة التفكير في كيفية مكافحة الفساد. نعتقد أن عمليات التدقيق والمراجعة الخارجية -التي تتحقق من الجوانب المالية والمحتوياتية للمشاريع- مُجدية. إذا تولّت الجهة المانحة هذه المهمة بنفسها، فهناك مشكلة في التضارب بين تقديم المشورة النديَّة للمنظمة ومراقبتها. إضافةً إلى ذلك، فللجهات المانحة مصلحة في نجاح المشاريع، وإلا فإنّها تخاطر بخسارة الموارد المالية. فإرشادات الفوترة الصارمة تعني المزيد من العمل للمنظمات غير الحكومية، ولكنّها في نفس الوقت يمكن أن ترفع مستوى الاحترافية. بهذا الصدد ورد من MK1:

»[...] صارمون، العمل معهم ليس ممتعًا، ولكنّنا أصبحنا أكثر مهنيّة واحترافًا.«

في رأينا، يجب أن تُصر الجهات المانحة على التزام المنظمات غير الحكومية بالإفصاح المالي. الأمر لا يتعلق بالضرورة بالتفاصيل، وإنما بإعطاء لمحة عامة عن الأموال التي تم استلامها وما أُنفقت عليه. الإفصاح الداخلي عن الشؤون المالية غير كافٍ، خاصةً وأنّ صناعة القرار في العديد من المنظمات تقتصر على شخصين أو ثلاثة، غالبًا ما تربطهم صلة قرابة ببعضهم البعض. وقد ساهم غياب الشفافية هذا في السمعة السيئة للمنظمات غير الحكومية بداخل المجتمع السوري.

علاوةً على ما سبق، يجب أن تسري قاعدة أن عقود وإيصالات الموظفين/الموظفات والخدمات وفواتير المشتريات يجب أن تتضمّن بيانات الاتصال كأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني حتى يتمكن التدقيق الخارجي من التحقُّق من النفقات.

ونرى أن هناك حاجة إلى تغيير في كيفية تمويل المشاريع. فمثلما اقترح/ت(NK3)، يجب تمويل المشاريع لفترات زمنية أطول وليس أقصر حتى تتمكن من ترسيخ نفسها. وسيكون من المُجدي أيضًا تمويل «شهر إضافي» بعد انتهاء أنشطة المشروع لغرض فوترة المشروع، بجانب المبالغ المقطوعة للتكاليف التشغيلية الثابتة والتي لا تقل عن عشرة بالمائة لتمكين المنظمات غير الحكومية من تمويل النفقات الإضافية غير المتوقَّعة. وبالاقتران مع عمليات التدقيق الاحترافية، يمكن أن يساهم تمديد فترات

المشاريع وضمان النفقات التشغيلية في خفض دوافع اختلاس الأموال.

هذا ويمكن النظر في منح المنظمات غير الحكومية المحلية مشاريع صغيرة (مثلًا بحد أقصى 5000 يورو) وتقييمها حصرًا على أساس تحقيق أهداف المحتوى التي تم التفاوض عليها مسبقًا وليس على أساس التدقيق المالي. وبهذه الطريقة يمكن تقليل البيروقراطية دون المساس بالمحتوى، الأمر الذي من شأنه أن يفيد المنظمات غير الحكومية الصغيرة التي تأسّست حديثًا. الشرط الأساسي هنا هو القياس المضمون وغير الإشكالي لتحقيق الأهداف.

وأخيرًا، يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية الامتناع عن دفع رواتب أعلى من المنظمات غير الحكومية المحلية، حتى لا يكون هناك تنافس على أفضل الموظفين/ الموظفات.

المنظمات غير الحكومية في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا»

أولويات العمل والتحدّيات وأوجه القصور

الإصدار الموسّع

سيامند حاجو ويلينا كولار وإيفا سافيلسبرغ

2024
نيسان / ابريل

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien (EZKS)
Emser Straße 26
12051 Berlin
Germany
mail@kurdologie.de

Design and Layout: Radwan Awad

© April 2024, Berlin